S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2867
9 June 1989

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد بيكرنغ	(الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء :		
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		السيد بيلونوغوف
اثيوبيا		السيد هاغوس
البرازيل		السيد نوغويرا باتيستا
الجزائر		السيد جودي
السنغال		السيدة ديالو
الصين		السيد يو منغجيا
فرنسا		السيد بلان
فنلندا		السيد تورنود
كندا		السيد فورتييه
كولومبيا		السيد بنيالوسا
ماليزيا		السيد رجالي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		السيد بيرتش
نيبال		السيد رانا
يوغوسلافيا		السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

٠٦٦٦ش 89-60752/ر

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للسودان لدى الامم المتحدة (S/20662)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة المتصلة بهذا البند ، أدعو ممثلي الاردن ، وإسرائيل ، وأفغانستان ، وباكستان ، والبحرين ، وبنغلاديش ، وتونس ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وزمبابوى ، وقطر ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، واليابان ، واليمن ، واليمن الديمقراطية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ؛ وأدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد بين (إسرائيل) ، والسيد روشان - روان (أفغانستان) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد كوتشان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد تسوكوداي (زمبابوى) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيدة فلوريز بريدا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) ، والسيد كاغامي (اليابان) ، والسيد سلام (اليمن) ، والسيد الالفي (اليمن الديمقراطية) ، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد تـرزي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئكم على توليكم المنصب الهام ، منصب رئاسة مجلس الامن وأن أعرب عن اقتناعي بأن خبرتكم المهنية وقدراتكم الدبلوماسية ستمكنكم من قيادة أعمال المجلس بفاعلية خلال هذا الشهر .

واود ايضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ، سير كريسبين تيكل ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، على مهارته البالغة وإدارته القديرة للمجلس في شهر أيار/مايو .

اصبح بمقدورنا جميعا اليوم أن نرى كيف يتعزز الاتجاه العالمي العام نحو إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية والإقليمية . وإحدى سماته البارزة زيادة الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في البحث عن سبل تسوية حالات الصراع وإيجاد حلول عملية لها . وفي هذه المرحلة الهامة ، ينبغي الا يُترك أي جزء من العالم خارج إطار عملية التحسن هذه في المناخ الدولي . وللاسف ، لم يحدث أي تحرك حقيقي نحو حل عقدة الشرق الاوسط - وهي من أقدم العقد وأصعبها . وقد زاد بقاء قضية فلسطين الرئيسية دون حل من معاناة الشعب الفلسطيني ، وهذا الامر يتطلب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا فورية وفعالة ترمي إلى صنع السلام .

إن الحقائق المتاحة للامم المتحدة ، بما فيها الحقائق التي وردت في بيان السيد ترزي ، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة ، تشهد على تصاعد جديد في العنف الذي ترتكبه السلطات المحتلة الإسرائيلية ضد السكان المدنيين ، مما أدى إلى وفاة عدد كبير من الفلسطينيين .

لن أورد الأدلة والأرقام الكثيرة الواردة ، في جملة أمور ، في وثيقة مجلس الأمن S/20668 ، المؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ولكنني أود أن أوجه الانتباه إلى حقيقة واحدة مزعجة بوجه خاص . وأشير هنا إلى الأعمال القمعية المتعمدة والمخططة بدقة التي تقوم بها سلطات الاحتلال ، بما فيها الأعمال المرتكبة ضد الشباب الفلسطينيين . إن هناك عددا متزايدا من الضحايا في صفوف الأطفال الفلسطينيين . إن المدارس في الضفة الغربية مغلقة . ومن الواضح أن هذا الجهد لخلق عقدة الخوف لدى الشباب الفلسطينيين يهدد مستقبل جيل بأكمله .

ولا يحتاج سبب حدوث ذلك الى تعليق مني .

لقد نظر مجلس الامن في شباط/فبراير من هذا العام في الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة . إلا أنه نظرا للموقف السلبي الذي اتخذه أحد الاعضاء الدائمين لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار يدعو اسرائيل الى وقف الاعمال غير المشروعة في ذلك الجزء من العالم .

ومنذ ما يزيد على شهر بقليل آثار العنف في قرية نحالين الفلسطينية غضبا واسع النطاق لدى المجتمع الدولي . واتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٣٣/٤٣ بأغلبية ساحقة وأدانت فيه مرة أخرى سياسات اسرائيل وممارساتها في الاراضي المحتلة وطلبت من مجلس الامن النظر على سبيل الاستعجال في الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بغية اعتماد التدابير اللازمة لكفالة الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين .

ونرى أن مأساة الفلسطينيين هي مأساة جميع الشعوب التي تعيش في الشرق الاوسط . وطريق حلها هو التسوية الشاملة .

ويرى الوفد السوفياتي أن الظروف المواتية قد حلت الآن في المنطقة من أجل التحرك صوب السلم . وقد تم التوصل الى أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بشأن لب المسألة عن طريق تأييد عقد مؤتمر دولي يُعنى بالشرق الاوسط وبالطبع ليس من قبيل الصدفة أن يحدث هذا التحرك في مشاعر المجتمع الدولي . ويرجع هذا أساسا الى وقوف الشعب الفلسطيني ببسالة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإظهاره للبطولة الفائقة . وقد استمرت الانتفاضة السلمية الشجاعة لاكثر من سنة في وجه الاحتلال الاسرائيلي . ومما يحظى بنفس الاهمية أن الانتفاضة تتمتع بالتأييد الكبير من الشعوب العربية والدول الاشتراكية وغير المنحازة والرأي العام العالمي في الشرق والغرب على حد سواء .

ومما ييسر التحول الى السلم في المنطقة أيضا السياسة المتوازنة والبناءة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أعطت دفعة حقيقية للنشاط السياسي المتزايد حول مشكلة التسوية .

وفي ظل هذه الخلفية ، لا تزال العقبة الكأداء هي السياسة التي تتبعها

اسرائيل بعناد والتي أدت بالامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ميخائيل سرغيفيتش غورباتشوف الى أن يذكر ما يلي في رسالته الى الملك الحسن الثاني ملك المغرب بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ :

"بالرغم من أن محرك التسوية مجهز ، إلا أنه لم يبدأ السير بعد "

إننا نطالب حكومة اسرائيل مرة أخرى بإعادة النظر في موقفها السلبي والاشتراك في الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط ، بما في ذلك لب المشكلة ، وهو قضية فلسطين .

إن المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ، بوصفه آلية عالية لفض النزاع العربي الاسرائيلي ، سيسمح بالتطبيق العملي لمبدأ كفالة توازن مصالح جميع الاطراف ، مما يمكن الشعب الفلسطيني ، مثل شعب اسرائيل ، من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وبإعادة الاراضي المحتلة الى العرب على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكفالة الغرصة لجميع الشعوب والحكومات في الشرق الاوسط لتعيش في سلم وأمن .

إن المقترحات السوفياتية معروفة للجميع . وهي موجهة نحو التفاعل البناء ومبنية عليه بهدف عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وأُعطي فيها دور مركزي لإمكانية قيام مجلس الامن بتحقيق السلم . وفي هذا الصدد اقترحنا عدة أمور منها وجوب عقد اجتماع خاص لمجلس الامن على مستوى وزراء الخارجية . ولا يزال هذا الاقتراح معروضا على المجلس . ومما له أهمية أيضا إجراء محادثات ثنائية ومتعددة الاطراف بين الاطراف المعنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسطاء . ونناشد الآخرين الاشتراك في هذه المحادثات . وفي هذا الصدد ، نحاول بدورنا إقامة تبادل بنّاء واسع النطاق لوجهات نظر جميع الاطراف . وفي رأينا أنه من المهم أن تتضافر جهودنا لإنشاء الطريق المؤدي الى التسوية وذلك عن طريق العمل الجماعي والحوار وتوسيع نطاق التفاهم المتبادل .

لقد قدمت بلدان عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الامن مشروع قرار يأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة الى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف ما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من إرهاب وترحيل من الاراضي المحتلة ، ولكفالة احترام اسرائيل لاتفاق جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولحماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس . إن مشروع القرار متوازن توازنا دقيقا ويمثل حلا توفيقيا .

ووفد الاتحاد السوفياتي يؤيد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم سيدي عن خالص تهانئ وفد فنلندا على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . ونعلم أن خصالكم الشخصية وخبرتكم تؤهلكم بجدارة لإدارة أعمال المجلس ، ونتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي للسير كريسبين تيكيل ممثل المملكة المتحدة على قيادته الرشيدة لرئاسة مجلس الامن خلال شهر أيار/مايو .

إن المناقشات الخاصة بحالة السكان المدنيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل تنحو الى أن تصبح متكررة . ولقد استمعنا الى أغلبية الحجج من قبل . إلا أنه سواء كان هناك تكرار أم لا ، يجب دراسة الحالة دائما بجدية واهتمام .

ويبدو أن هناك اتفاقا بين السلطات الاسرائيلية والفلسطينيين والاطراف الاخرى المعنية على أمر واحد على الاقل هو أنه يتعذر استمرار الحالة الراهنة ، ولابد من حدوث تغيير .

ويعرف قادة اسرائيل من تجربتهم الشخصية أن القمع لا يفيد مع شعب يحركه هدف مشترك وضمير وطني واحد . وكثير ممن شاركوا في الانتفاضة ضد الاحتلال قد ولدوا تحت ظل الاحتلال . وقد نمت عزة النفس والعزيمة في الشباب الفلسطينيين هؤلاء تحت الضغط ، فقد عززت التدابير القمعية من روح المقاومة لديهم . ولهذا فإن الاساليب التي استخدمتها حتى الآن سلطة الاحتلال لم تنجح في سحق الانتفاضة . وليس واقعيا توقع أن تتوقف أعمال التحدي والاحتجاج بنفسها .

ولهذا فإن المطلوب هو اتخاذ خطوات جريئة من جانب سلطة الاحتلال . وهي خطوات عاجلة ، وينبغي أن تبين المخرج من الوضع الحالي . ففي المقام الأول ، ان رفاهة السكان الرازحين تحت الاحتلال وأمنهم معرضان للخطر . وعلى الأقل بصورة غير مباشرة ، ان الرفاهة المعنوية والجسدية لشعب اسرائيل برمته معرضة للخطر . والسياسات والممارسات التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي المحتلة لا تسير في الاتجاه الصحيح .

إن حقوق الانسان ملك للجميع ، ولكن بالاضافة الى الحقوق العالمية للانسان هناك مبادئ محددة تتعلق بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال . وكفالة الاحترام التام لهذه المبادئ ، كما حددت في اتفاقية جنيف ذات الصلة بالموضوع ، إحدى الخطوات الأولى اللازمة .

ويفهم الجميع بطبيعة الحال ان الاحتلال لن ينتهي بين عشية وضحاها . فالفلسطينيون يحتاجون الى فرص ومتنفسات لأنشطتهم الاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية حتى قبل إنتهاء الاحتلال نفسه . والاسرائيليون والفلسطينيون سيعيشون على الدوام مثل أشد الجيران قربا بعضهم من بعض وجعل المرارة والكراهية والعداء السمات الأساسية للوعي الوطني للفلسطينيين ليس في مصلحة أي طرف ؛ ناهيك عن أنه ليس في مصلحة اسرائيل . والعنف من أي جانب غير مقبول . غير أن الفلسطينيين لابد أن تتوفر لديهم حوافز ايجابية بدلا من أن يواجهوا حظر التجول وإغلاق المدارس والرصاص .

وفي هذا الصدد يستحق دور المستوطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة إهتماما خاصا . نحن نعتقد أن المستوطنات الاسرائيلية في هذه الأراضي إنتهاك واضح للقانون الدولي . فهي بهذه الصفة تثير مزيدا من التوترات . ولكن مادامت هذه المستوطنات قائمة ، كنا نتوقع من المستوطنين أن يتعاملوا مع جيرانهم العرب بتواضع واحترام . ويبدو لنا أن الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يساعد على إرساء الأساس لمستقبل أفضل على المدى الطويل هو الرغبة الصادقة في بناء الثقة وإقامة التعاون الودي بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

إن مختلف التدابير التي تستهدف توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال قد حللت من قبل في تقرير الامين العام الذي قُدم الى مجلس الامن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ويبدو أن تنفيذها يعتمد في الدرجة الاولى على موافقة اسرائيل وتعاونها ، باعتبارها سلطة الاحتلال .

لم يكن بلدي عضوا في مجلس الامن عندما نوقش التقرير ، وبالتالي فإنني سأغتنم هذه الفرصة لأقول إننا نؤيد نتائجه ونجدها اليوم سليمة وقابلة للتطبيق تماما . ونأمل على وجه الخصوص أن يتم تقديم مزيد من الدعم والتعزيز لانشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى . كما نعتقد أن من المهم أن نتلقى في المستقبل تقارير إضافية من الامين العام عن الظروف السائدة في الاراضي المحتلة .

يجب أن يكون الهدف هو إعطاء الفلسطينيين الوسائل اللازمة للتعبير بكرامة عن إرادتهم في تقرير المصير ، وبالتالي المضي في الطريق صوب إنهاء الاحتلال والتسوية العادلة والدائمة والشاملة . والاتفاق على المبادئ الخاصة بالتسوية الشاملة ضرورة مسبقة . ونرى أن هذه المبادئ تتضمن الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة ويمثل فيه الفلسطينيون تمثيلا كاملا لايزال يبدو أفضل سبيل يمكن من خلاله تحقيق حل دائم للصراع في الشرق الاوسط .

والعامل الحاسم هو البدء في عملية المفاوضات دون أي شروط مسبقة من أي جانب .

إننا نبقى منفتحين فيما يتعلق بالسبيل الذي يكفل المشاركة الفلسطينية التمثيلية في عملية السلام . ونظرا الى أنه لا توجد منظمة أخرى تتمتع بدعم واسع النطاق بين صفوف السكان الفلسطينيين ، من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية لابد أن تكون ممثلة . كما ينبغي أن يمكن النظر في الترتيبات الاستكمالية لانتخاب ممثلين ، على سبيل المثال عن طريق إجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة ، اذا أمكن الاتفاق على ذلك بين الاطراف المعنية .

اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على وجود حاجة الآن الى اتخاذ خطوات جريئة وخلّاقة ، في حالة لم تشهد إلا تدهورا . ولا نعتقد أن الحالة لابد أن تتدهور حتى تتحسن . يجب أن تتاح أمام الاسرائيليين والفلسطينيين في آن معا خيارات جديدة ، واتجاهات جديدة ، ونعتقد أن القيادة ممكنة بالفعل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، أود بادئ ذي بدء ، باسمي شخصيا وباسم وفد بلادي ، أن أنقل اليكم تهانئنا على تقلد الولايات المتحدة رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه .

كما أود أن أغتنم الفرصة لأعبر عن شكرنا للسير كريسبين تيكل ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، الذي ترأس أعمالنا في الشهر الماضي .

تعتقد بلادي أن استمرار المواجهات في الضفة الغربية وغزة ، والخطورة الفادحة التي تتسم بها المواجهات الاخيرة ، من الامور المقلقة حقا . والقمع الذي تنتهجه قوات الاحتلال في هذه الاراضي ، والذي مازال يستتبع عددا كبيرا من الضحايا بما في ذلك الاحداث والاطفال ، قد اقترن في الايام الاخيرة بالهجمات المتكررة التي يشنها المستوطنون الاسرائيليون على القرى الفلسطينية . وهذه الهجمات مزعجة بصورة خاصة لانها تصعيد للعنف المتزايد .

لم يتمكن مجلسنا من التعبير عن موقفه منذ ٣٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، إزاء هذه الحالة المأساوية السائدة في الاراضي المحتلة ، وإن تكن معروفة لدى الجميع . ولكن المجلس لا يمكنه أن يقف لا مباليا إزاء هذه الاحداث . وفرنسا بدورها قد أدانت باستمرار العنف الذي لا يمكن إلا أن يفاقم الاستياء واليأس في صفوف السكان الذين كتب لهم أن يعيشوا معا . والسلطات الفرنسية قد لفتت انتباه السلطات الاسرائيلية مرارا وكذلك في مختلف المحافل ، بما فيها هذا المجلس ، لمطالبة اسرائيل بأن تعيد النظر على الفور في سياستها التي تنتهجها في الاراضي المحتلة وأن تمتثل لإتفاقية جنيف

الرابعة التي تلزم اسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال بتوفير الحماية والامن لسكان تلك الاراضي .

ولقد آن الاوان لوقف المواجهات ، وتخفيف حدة التوترات وجعل الحوار والتفاوض يسودان في نهاية المطاف .

لقد ظهرت دلائل مشجعة في الشهور الاخيرة . وينبغي أن نرحب بها ، وأن نشجع هذا الاتجاه . فلا يمكن للفلسطينيين والاسرائيليين وضع أسس السلم الحقيقي الدائم إلا عن طريق الاعتراف المتبادل بحقوقهما وتطلعاتهما . وهذا السلم يجب أن يكفل حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وحق الفلسطينيين في وطن يمكنهم فيه بناء المجتمع الذي يختارونه .

وفرنسا بدورها ، كما نعرف جميعا ، لا تدخر جهدا لتشجيع التقدم صوب التسوية القائمة على هذه المبادئ .

والمجتمع الدولي يتحمل مسؤوليات في هذا الصدد ، ويتعين عليه أن يستوعبها تماما وأن يكون على مستوى الوفاء بها . وقد أصبح من الضروري الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يبدأ الاعضاء الدائمون في مجلس الامن مع الاطراف المعنية مباشرة بوضع الاساس لعقد مؤتمر سلام دولي يتناول جميع جوانب الصراع - مؤتمر تدعى جميع الاطراف للمشاركة فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعد وفدي أيّما سعادة أن يراكم رئيسا لمجلس الامن في هذا الشهر . إن حكمتكم ومعرفتكم بالمشاكل المعروضة علينا ستكون لهما قيمة عظيمة بالنسبة للمجلس ، ونحن نتطلع بأمل إلى العمل معكم .

منذ بضعة أشهر ، في شباط/فبراير ، أجرينا مناقشة شاملة بشأن الاراضي المحتلة . وما يثير لدينا عميق الاسى أن الحالة في المنطقة لم يطرأ عليها أي تحسن ، وأننا نضطر مرة أخرى للنظر في محنة السكان الفلسطينيين .

إن حكومتي ، بطبيعة الحال ، تؤيد جميع التحركات التي تستهدف التوصل إلى حل تفاوضي مبكر للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين باعتبار ذلك جزءا من التسوية الشاملة العادلة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي .

إننا جميعا نعرف أخطار إطلاق عنان العنف ، سواء في الاراضي المحتلة أو في إسرائيل ذاتها . فالعنف يولّد العنف . وقد شجعني أن أسمع الممثل الدائم لإسرائيل يكرر صباح أمس أن حكومته تعارض كل أعمال العنف وترى أنه ليس من حق أي فرد ، يهوديا كان أو عربيا ، أن ينتحل لنفسه سلطة إنفاذ القانون .

وثمة حاجة ماسة الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، لان يدخل الطرفان معا في مفاوضات مباشرة تمهد السبيل إلى تسوية شاملة . وفي هذا الصدد ، نرحب ترحيبا صريحا وقاطعا بالتزام منظمة التحرير الفلسطينية المعلن بتحقيق السلام مع إسرائيل .

كما أن مقترحات الحكومة الإسرائيلية الاخيرة بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة تمثل خطوة مفيدة إلى الامام ، وإن كنا نشدد على اهمية أن تتعهد إسرائيل ، في وعد صريح ، بالتقدم نحو المفاوضات ونحو الحل القائم على مبدأ الارض مقابل السلام ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣) . إننا نعتقد أن بعض التطورات المشجعة قد طرأت على الميدان السياسي على مدى الاشهر الستة الماضية ، ونتعشم أن يُبذل المزيد من الجهود العاجلة للاستفادة من هذه الفرص الجديدة . ولكننا في الوقت ذاته نواصل الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء سياسات إسرائيل وممارساتها في الاراضي المحتلة .

إن الممثل الدائم لإسرائيل ذكّرنا ، بالامس ، بالخسائر الفادحة في الارواح ، العربية واليهودية على حدّ سواء ، الناجمة على مرّ السنين عن هذا الصراع المحزن . ونضيف إلى ذلك ، التكلفة المعنوية التي تتكبدها إسرائيل من جرّاء ممارساتها في الاراضي المحتلة ، التي يشجبها المجتمع الدولي بشدة ، والتي لا تناسب دولة قامت على اساس من المبادئ الإنسانية والديمقراطية ، بعد معاناة شديدة تحملها شعبها . لقد أصبح المزيد والمزيد من الناس في إسرائيل ذاتها ، ومؤيدوها في كل أنحاء العالم يعربون عن معارضتهم لاشكال الظلم الذي تتعرض لها الاراضي المحتلة . لقد وصف ممثل إسرائيل مناقشاتنا في هذا المجلس بانها "مناقشات عقيمة" ، وهذا سوء فهم شديد للإرادة الدولية والإنسانية .

بل الواقع ان وفد بلادي يرحب بحقيقة أن المجلس قد طلب منه مرة أخرى أن ينظر في حالة سكان الاراضي المحتلة ، على ضوء استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في اتخاذ الإجراءات التي لم تؤد إلى خسائر فادحة في الارواح وعدد كبير من الإصابات فحسب ، وإنما أيضا إلى مصاعب اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق . وأوجّه الانتباه بصفة خاصة إلى الاثار الضارة الناجمة عن الإغلاق الشامل للمدارس في الضفة الغربية ، بما في ذلك المدارس الابتدائية ، الذي يلحق بالفعل ضررا جسيما بتعليم جيل بكامله من الاطفال الفلسطينيين . وقد أصدر أعضاء الاتحاد الاوروبي الإثنا عشر بيانا بشأن هذا الموضوع في ٣١ أيار/مايو .

كما يرحب وفدي بأن المتكلمين في هذه المناقشة ركزوا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لحماية السكان الرازحين تحت الاحتلال . ونحن نشاركهم قلقهم ، ونأمل أن ينظر المجلس على سبيل الاستعجال في الإجراء الذي يمكن أن يتخذه .

وفي الوقت ذاته ، نطالب إسرائيل بوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية جنيف الرابعة ، أن تتقيد بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، بما في ذلك الالتزام بمعاملة سكان الاراضي المحتلة معاملة إنسانية في جميع الاوقات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع دخولنا شهرا جديدا من النشاط في مجلس الامن ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أستهل بياني في هذه المناقشة بتهنئتكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة في شهر حزيران/يونيه . لقد سبقت وصولكم إلينا في هذا المحفل سمعتكم كدبلوماسي ماهر وخبير ومتفان . ووفدي مقتنع بأن حسن إدارتكم لاعمال المجلس ستكون متميزة .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم ، زميلنا السير كريسبين تيكيل ، على خدمته المتفانية والممتازة أثناء رئاسته لمجلس الامن خلال شهر أيار/مايو .

ما زال استمرار انتهاك حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة يشكل مصدر قلق عميق لحكومة كندا والشعب الكندي . إن المعلومات المتاحة لحكومتي تشير إلى حدوث تصاعد جديد - وربما كان تصاعدا خطيرا جدا - في مستوى العنف في الضفة الغربية وغزة . ففي غزة ، بصفة خاصة ، ولّدت التدابير الجديدة المتخذة للحد من تحرك الافراد ، بما في ذلك تكرار فرض حظر التجول ، ظروفا متفجرة يكفي حادث واحد لإشعالها . وفي الضفة الغربية تهدد أعمال المستوطنين الانتقامية بإراقة الدماء بين المدنيين على نطاق واسع كانت وشيكة في الماضي وأمكن تفاديها حتى الآن .

إن حكومتي التي تواصل انتقادها لجوانب عديدة من السياسة الرامية إلى قمع الانتفاضة في الاراضي المحتلة تثني على السلطات الإسرائيلية لتصديها للافراد الذين انتحلوا لنفسهم سلطة الحفاظ على الامن ، وتحثها على الاستمرار بتصميم في منع هجمات المستوطنين على السكان المحليين .

وما زالت كندا تشعر بقلق شديد حيال إغلاق المدارس لفترة طويلة . إن الاطفال في الاراضي المحتلة ، بما فيها المخيمات التي تشرف عليها وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، يُحرمون الآن من سنة دراسية ثانية . كما أن طلبات توزيع مواد التدريس خارج المدارس قوبلت بالرفض . إن التدريس في المدارس أساسي في توليد الشعور بالامل في المستقبل ، ونحن نجدد الطلب الذي كنا قد تقدمنا به مباشرة إلى السلطات الإسرائيلية بإعادة النظر على سبيل الاستعجال في القرارات التي اتخذتها في هذا الصدد .

في ظل الظروف الراهنة لا يمكن أن يكون لتطور واحد أثر أفضل من أن تطبق على الضفة الغربية وغزة اتفاقية جنيف الرابعة ، وهي ذلك الجزء من القانون الدولي الذي ينطبق على حالات الاحتلال العسكري . إن الاعتراف بالاتفاقية واحترام أحكامها إسهام مطلوب لتهيئة مناخ يمكن في ظله أن تؤتي المفاوضات بين الاطراف المعنية ثمارا مبكرة .

إن البيانات التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ، والبيانات التي أدلى بها بعد ذلك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك اقتراح حكومة اسرائيل باجراء انتخابات حرة منصفة في الاراضي المحتلة ، أشارت في الاشهر السبعة الماضية بعض الامل في إمكانية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونأمل أن تنتهز جميع الاطراف هذه التطورات الايجابية لإقامة أساس مشترك بينها .

وكندا تؤيد تأييدا كاملا جميع الجهود الرامية الى إقامة سلام في تلك المنطقة المضطربة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب تجنب جميع الاعمال التي تنتهك حقوق الإنسان أو التي لا تسهم في تهيئة مناخ الثقة وحسن النية المتبادلين . ونأمل أن تسهم المناقشة التي نجريها في هذا المحفل في قضية السلام . وسيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار ، بصيغته المعدلة ، المطروحة على المجلس الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد يومنغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئكم - سيدي الرئيس - بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن . وأنا واثق من أن أعمال المجلس هذا الشهر ستستفيد من موهبتكم الدبلوماسية وخبرتكم الثرية وستحقق نتائج إيجابية . أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير كريسبين تيكيل ممثل المملكة المتحدة الذي مكنت قيادته الماهرة المجلس من الوفاء بمهامه الثقيلة في الشهر الماضي .

منذ نظرت الجمعية العامة في قضية فلسطين في دورتها المستأنفة يوم ١٩ نيسان/ ابريل الماضي ، لم يطرأ أي تحسن على الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . بل على العكس من ذلك ، فإن الحالة هناك استمرت في التدهور . والوفد الصيني يرى أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار هذه الحالة الخطيرة . وينبغي تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٣/٤٣ والقرارات الاخرى ذات الصلة تنفيذا حازما ، كما ينبغي اتخاذ

التدابير الضرورية لحماية المدنيين الفلسطينيين المحليين وبذل مزيد من الجهود لحل قضية فلسطين .

لقد اضطلعت الامم المتحدة ومجلس الامن في السنوات الاخيرة بدور متزايد في تسوية النزاعات الاقليمية وصيانة السلام العالمي . وبالمثل ، فإن عليهما أن يسهما في تسوية قضية فلسطين . ونحن نرى أن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط طريقة صحيحة للتوصل الى تلك التسوية . وهذا الاقتراح يلقى التأييد من عدد متزايد من بلدان العالم . إن مؤتمر القمة الاستثنائي العربي الذي عقد مؤخرا أكد مجددا تأييده لعقد ذلك المؤتمر .

إن الوفد الصيني لا يزال يرى أن الطريق الى تخفيف حدة التوتر في الاراضي المحتلة وحماية المدنيين الفلسطينيين يكمن في آخر الامر في الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وفي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير . وعلى هذا الاساس ، ينبغي أن تتمتع جميع البلدان في الشرق الاوسط بالحق في الامن وفي الوجود ، وسنواصل القيام بواجبنا لتحقيق تسوية عادلة لمسألة الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل موريتانيا . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم عن أحر وأخلص تهانئي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر . إن خبرتكم الدبلوماسية الطويلة ، ومعرفتكم الشاملة بمشاكل الشرق الاوسط ، وصفاتكم الإنسانية التي أتيحت لي الفرصة لتقديرها شخصيا ، خير ضمان بأن هذا الجهاز السامي لديه كل الفرص لتحقيق مقاصده السلمية تحت رئاستكم .

ونحن نحيي أيضا سلفكم ، السفير كريسبين تيكيل ، للاسلوب القدير الواضح الذي تراس به أعمال المجلس في الشهر الماضي .

كما نقدر الامين العام لجهوده التي لا تكل في قضية السلام في جميع انحاء العالم وخصوصا تخفيف معاناة شعب فلسطين الشهيد .

إن خطورة الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بحاجة الى التركيز عليه اليوم . وتقارير الامين العام العديدة ، والنشاط الذي لا يكل والذي تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتقرير الاخير الذي صدر عن وزارة الخارجية الامريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين ، أسهمت إسهاما كبيرا في كشف طبيعة السياسة الاسرائيلية . وتؤكد لنا جميعا حتمية إنهاء هذه الحالة التي لا يمكن التسامح بشأنها . لقد أكدت الدورة الاخيرة للجمعية العامة مرة أخرى - عن طريق الاتخاذ الاجماعي تقريبا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ - إن الطريقة الاكثر واقعية المقبولة الوحيدة لتحقيق تسوية لازمة الشرق الاوسط ، وفي جوهرها قضية فلسطين ، هي عقد مؤتمر دولي دون تأخير تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر ، بما في ذلك بشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى قدم المساواة .

إن الانتفاضة التي بدأت منذ ثمانية عشر شهرا تمثل التعبير الاكيد لشعب عن رغبة في استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ومنذ بدأت الانتفاضة فإنها أظهرت بشكل واضح انه لا القمع الاعمى ولا الطرد بوسعهما أن ينالا من ارادة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المسلوبة .

وإن القرارات التاريخية التي صدرت في اجتماع الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، بينما تجسد ذلك التطلع ، توفر بديلا معقولا عن دائرة العنف والقمع الحالية . إن الاعتدال والاحساس بالمسؤولية اللذين أظهرهما القادة الفلسطينيون في تلك المناسبة يشيران بوضوح الى الطريق الذي ينبغي أن يتبع . وقد رحب العالم بأسره ، باستثناء اسرائيل ، بقراراتهم ومبادراتهم .

وانطلاقا من ذلك النهج ، فإن بدء الحوار الامريكي الفلسطيني يوم ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ يمثل خطوة هامة مشجعة الى الامام .

لقد رحبت حكومة بلادي ببدء الحوار في ذلك الوقت ، الحوار الذي أوكل من الجانب الامريكي الى دبلوماسي مرموق كان من دواعي سعادتنا أن نعرفه في موريتانيا . ونحن نقدر تصميم الولايات المتحدة على مواصلة هذه الاجتماعات ، التي لا تعود منها إلا الفائدة .

ونحن مقتنعون بانه ما من مبادرة يمكن أن تكون ذات مصداقية إذا ما تجوهل احد الاطراف الشرعية ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

إن المجلس مطالب مرة أخرى بأن يفصح عن رأيه في الحالة المتدهورة في فلسطين المحتلة . وموريتانيا التي لا تزال تؤدي واجبها فيما يتعلق بتضامنها مع الشعب الفلسطيني تأمل مخلصة أن يتخذ مجلس الامن خطوات فعالة لوقف المذابح القائمة واشكال القمع الاخيرة ، وتدنيس القرآن الكريم ، وفرض تدابير على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة لحمل شارات هوية مميزة .

ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الايدي إذ يشاهد أعمال الابادة الجماعية التي ترتكب على نحو منهجي منذ أكثر من ٤٠ سنة ، بمعدل حالتين أو ٣ حالات وفاة يوميا ، والتي ترمي ببساطة إلى القضاء على شعب بأكمله . والأمر يبعث على الانزعاج الشديد حيث أنه يبدو الآن أن المدنيين أيضا ، وليس الجنود الاسرائيليون وحدهم ، يقومون باطلاق النار .

إن الحالة في فلسطين وفي الشرق الاوسط بصفة عامة ستظل غير مستقرة وخطيرة إلى أن تتوقف سياسات اسرائيل العدوانية . وينبغي لمجلس الامن أن يتحرك بحزم ، بحكم مسؤوليته الخاصة عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل موريتانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن مجلس الامن على استعداد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا سأعرض مشروع القرار للتصويت الآن .

حيث أنه لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة .

تتشاطر الولايات المتحدة تماما مشاغل أعضاء المجلس الآخرين ازاء الحالة في الاراضي المحتلة . ونحن نشعر بانزعاج شديد ازاء استمرار العنف هناك والصعوبات التي يفرضها ذلك على السكان المحليين . ونشجب إراقة الدماء التي حدثت في الاراضي المحتلة . ونناشد مرة أخرى كل الاطراف أن تمتنع عن أعمال العنف ونناشد بصفة خاصة حكومة اسرائيل أن تستخدم أساليب لحفظ النظام في الاراضي لا تؤدي إلى حالات الموت والاصابات التي لا داعي لها ولا تفرض تكلفة عالية دون مبرر على السكان الفلسطينيين في مجموعهم .

والتصاعد الاخير في الهجمات من جانب المستوطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين العزل تطور يثير الانزعاج بصفة خاصة . كما يثير انزعاجنا بصفة خاصة العنف الذي يرتكبه الفلسطينيون ضد الفلسطينيين الآخرين المتهمين بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية . ونحن ننظر بقلق شديد إلى الزيادة الاخيرة في الهجمات عبر الحدود من جانب المجموعات الفلسطينية .

والاسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء يجب أن يدلوا بدلوهم لتقليل التوترات واحلال الحوار السياسي محل المواجهة . وكما يدرك أعضاء هذا المجلس فإن الولايات المتحدة تقوم الآن بجهود نشطة لتحقيق ذلك . ونحن نسعى إلى وضع حد للعنف ليس فقط لتخفيف المعاناة البشرية وانما أيضا للمساعدة في تهيئة جو يمكن فيه القيام بعملية تفاوضية تتوج بالنجاح . ومازلنا مقتنعين بأن مشكلة الاراضي المحتلة لا يمكن حلها إلا عن طريق تسوية تفاوضية من أجل التوصل إلى سلم شامل يقوم على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الامريكية بيكر في ٢٢ أيار/مايو أمام لجنة الشؤون العامة الامريكية الاسرائيلية أعلن بوضوح نهج الولايات المتحدة ازاء الاراضي المحتلة وعملية السلم الاعم في الشرق الاوسط . وأكد من جديد المبادئ الاساسية التي نسترشد بها في سياساتنا في المنطقة . ومراعاة لهذه المبادئ ، فإننا نركز على المسألة العملية وهي مسألة كيفية بدء المفاوضات من أجل السلم الكامل . وكخطوة عملية في هذا الاتجاه نرى أن الانتخابات الحرة العادلة في الاراضي المحتلة ، التي تقوم على أساس عملية سياسية أعم ، توفر الاساس للتحرك إلى الامام .

وفي هذا الصدد رحبنا بمبادرة الحكومة الاسرائيلية مع ادراكنا أنه لايزال يتعين عمل الكثير من جانب الاسرائيليين والفلسطينيين لوضع تفاصيلها وتحديد المقترحات الاسرائيلية وسد هوة الخلافات بين اسرائيل والعرب حول كيفية اجراء هذه الانتخابات . ونحن لا نقلل من أهمية الصعوبات الكامنة في تلك العملية ، ولكن هذا لا ينبغي أن يوقفنا عن المحاولة . ولا نرى أي بديل عملي لذلك .

وعلى مر السنين كررت الولايات المتحدة حثها على أنه لدى معالجة المشكلة العربية الاسرائيلية ينبغي أن يمتنع مجلس الامن عن استعمال العبارات البلاغية غير المجدية التي تبعث على الانقسام . وألححنا على أن يستعمل المجلس ، بدلا من ذلك ، سلطته الكبيرة للمساعدة في تقليل التوترات واشاعة روح التوفيق والثقة المتبادلة في المنطقة . ونأسف لانه كما حدث في مناسبات أخرى ، فإن مشروع القرار المطروح على المجلس الآن قد قصر عن الوفاء بهذا الهدف . وحكومتي قد استعرضت مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم بدقة واقترحت اجراء تعديلات على النص كنا نرى أنها بناءة .

وهناك نقاط كثيرة نوافق عليها في ذلك المشروع . وعلى سبيل المثال ، نوافق على ان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي المحتلة ، كما أننا قد حثثنا مرارا اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، على أن تتقيد بمسؤولياتها بموجب تلك الاتفاقية . وقد أدنا علنا أعمال المستوطنين الذين انتحلوا لانفسهم سلطة انفاذ القانون . كما أننا أعلنا باستمرار معارضتنا القوية لترحيل الفلسطينيين من الاراضي ، وهي ممارسة نرى أنها تتعارض واتفاقية جنيف . وقد حث وزير الخارجية بيكر في خطابه الاخير على إعادة فتح المدارس في الاراضي المحتلة ، كما فعلنا ذلك في مرات عديدة في الماضي عن طريق الاتصال مباشرة بحكومة اسرائيل .

ولا يمكننا ، مع ذلك ، أن نؤيد مشروع القرار هذا ، لانه يتضمن عناصر أخرى لا نقبلها . فهو غير متوازن من حيث أنه يتضمن ادانات جزافية للسياسات والممارسات الاسرائيلية دون أية اشارة إلى أي من أعمال العنف الخطيرة التي يرتكبها الجانب الآخر . ويبدو أنه يتناسى الاطار السياسي والامني في الاراضي المحتلة . وعلى وجه أكثر تحديدا ، لا يدين النص العنف من كل الجهات ، كما أنه لا يؤكد أن كل الاطراف تتحمل المسؤولية في المساعدة في تخفيف حدة التوترات . وهذه المبادئ الاساسية ينبغي أن تكون أساس أي اعلان رسمي بشأن الحالة في الاراضي المحتلة من جانب المجلس الذي يضطلع بموجب الميثاق بالمسؤولية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

والولايات المتحدة تنظر بجدية إلى مسؤولياتها بوصفها عضوا في مجلس الامن . ولدى النظر في مشروع القرار هذا يمكنني أن أؤكد لكم أننا ندرك اهتمامات الاعضاء الآخرين واهتمامات المجتمع الدولي ازاء الحالة المضطربة في الاراضي المحتلة . ونحن نقدر موقف أولئك الذين ساعدوا على وضع هذه المبادئ الرئيسية ، التي أشرنا إليها ، في مشروع القرار المقترح .

ومع ذلك ، ينبغي لنا لدى تحديد موقفنا أن نسأل أنفسنا : هل الاجراء الذي يقترحه المجلس يساعد الجهود الرامية إلى تحقيق السلم في المنطقة أم يعوقها ؟ هل يساعد على التقريب بين الاطراف أم يعمق الانقسامات الموجودة حاليا ؟ هل يعزز دور المجلس ودور الامم المتحدة بصفة عامة في عملية السلم ؟ وفي المحصلة النهائية فإننا ، بكل أسف ، ننتهي إلى أن مشروع القرار المطروح على المجلس لا يصمد لهذه الاختبارات الاساسية . ولهذا ستصوت الولايات المتحدة ضده .

(الرئيس)

أستأنف الآن مهامي كرئيس مجلس الأمن .

وسأطرح الآن مشروع القرار (S/20677) للتصويت .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ماليزيا ، نيبال ، ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا وصوت واحد معارض لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم في مجلس الأمن .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتضمن مشروع القرار ، الذي بت فيه المجلس لتوّه ، صياغات مختلفة تشير الى الاراضي الفلسطينية والاراضي الاخرى التي تحتلها إسرائيل . وقد أوضح وفدي في عدة مناسبات سابقة أن تصويته على مشاريع القرارات التي تتضمن مثل هذه الصيغ لا يجب أن يفسّر على أنه يعني أي تغيّر في رأي وفدي حول مركز هذه الاراضي . ولن تعلل حكومتي بالضرورة تصويتها على هذا النحو بشأن أي قرارات تتخذها هيئات الامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة في المستقبل تتضمن نفس الصيغ أو صيغا مماثلة ، ولا يجب ان يفسّر كون أنه لا يفعل ذلك في أية مناسبة بعينها كدليل على أي تغير في موقف حكومتي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب الكلمة المراقب الدائم لفلسطين ، وأعطيه إيّاها .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن واثقون بأن جميع أعضاء مجلس الأمن المجتمعين حول طاولة المجلس يضطلعون بمسؤولياتهم هنا بجدية . ولهذا صوت ١٤ عضوا مؤيدين .

واسمحوا لي أولا أن أتعرّض لموضوع مشروع القرار . لقد إدعى ممثل الولايات المتحدة أنه صوت على هذا النحو لأن الإجراء المقترح لم يكن متوازنا . وأنا الآن أنظر الى مشروع القرار (S/20677) ، وأحاول ان أكتشف ما هو بالضبط الإجراء الغير متوازن الذي طُلب . والإجراء الوحيد المطلوب ، هو الوارد في الفقرة ٦ من مشروع القرار ، التي تنص :

"يُطلب الى الامين العام أن يواصل رصد الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بكل السبل المتاحة لديه ، وأن يقدم الى المجلس في الوقت المناسب تقارير منتظمة تتضمن توصيات بشأن السبل والوسائل اللازمة لضمان احترام الاتفاقية وحماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس" .

ثم يستمر مشروع القرار في الفقرة ٧ :

"يُطلب الى الامين العام أن يقدم أول هذه التقارير في موعد لا يتجاوز ٣٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩" .

وكل فرد له الحق في ان يرى ما يراه ، ولكننا لا نرى أي شيء غير متوازن في مشروع القرار .

لقد قال ممثل الولايات المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة أرادت أن ترى إجراء يقوم على أساس عملية سياسية أوسع نطاقا . ونحن نرحب بذلك . وفي الحقيقة هذا ما نفهمه من ضرورة عقد مؤتمر سلام دولي للنظر في كل الجوانب . وهذا هو السبب الذي من أجله ركزت جلسات المجلس هذه على جانب واحد فحسب - وهو توفير الحماية كخطوة صوب إقامة السلم .

وبالطبع فإن أي إجراء يتخذ لن يكون بين إسرائيل والعرب فحسب . ويبدو أن هناك شيئا قد نسيناه . إننا لا نتكلم عن سكان محليين ؛ ولكننا نتكلم عن بشر هم الفلسطينيون . وإن ما نستخلصه من بيان الولايات المتحدة هو أنها منشغلة بشأن السكان المحليين وبشأن نوع من الاتفاق مع العرب . وليست لدينا نسخة من ذلك البيان . ولكننا نستطيع أن نقول على الفور إن الأطراف الاساسية والاولية في عملية

السلم هم الفلسطينيون والإسرائيليون . وقد اختار الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية للتكلم باسمهم كما اختار الإسرائيليون حكومتهم لتتكلم باسمهم . إذن ، لماذا نثير العقبات ؟

لقد تكلم ممثل الولايات المتحدة عن الانتخابات الحرة . أليس هناك تناقض بين الانتخابات الحرة وإنكار حق تقرير المصير ؟ كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تتكلم عن الانتخابات الحرة بالنسبة لشعب يُحرم أصلا من حقه في تقرير المصير ؟ لا بد أن هناك بعض البلبلة في عقول بعض الافراد ، ولكن ليس هناك شيء من هذا في عقولنا .

فليكن ما يكون ، فقد اختارت الولايات المتحدة أن تعزل نفسها عن المجتمع الدولي . ونحن نأمل أن تكفل الحماية للفلسطينيين بطريقة أو بأخرى .

لقد قال الممثلون إنهم كانوا يقدرون ما كانت تفعله إسرائيل لمنع بعض العناصر من فرض القانون بأنفسهم . وبالطبع ، نحن نقدر ذلك ، ولكن هل كان إعلان ممثل إسرائيل كافيا ؟

لقد أُبلغنا بأنه في ٦ حزيران/يونيه خفف رئيس إسرائيل حكم السجن على ثلاثة يهود أعضاء في مجموعة سرية . وهؤلاء المستوطنون الذين حكم عليهم بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٨٥ لقتلهم أربعة فلسطينيين رميا بالرصاص وارتكابهم جرائم أخرى قد خففت أحكامهم الى ١٠ سنوات . وكانت الاحكام الاصلية مدى الحياة ، ثم خففت الى ٢٤ سنة ، وأخيرا الى ١٥ سنة ، والآن أصبحت ١٠ سنوات . وقد أدين هؤلاء المستوطنون بجرائم قتل وشروع في القتل ، وامتلاك أسلحة غير مرخصة والعضوية في منظمة إرهابية ، وهي منظمة هاجمت الجامعة الإسلامية في حبرون بالبنادق الأوتوماتيكية في عام ١٩٨٤ ، وقتلت أربعة طلاب وجرحت أكثر من ٣٠ آخرين . إنها منظمة ارتكبت جريمة وضع القنابل في سيارة وإصابة اثنين من العمد العرب بالشلل في سنة ١٩٨٠ ، كما وضعت القنابل في ١٦ حافلة عربية في القدس الشرقية وحاولت تدمير المسجد الاقصى على جبل المعبد .

ولا يمكن بأي حال من الاحوال منع تلك الجرائم بتخفيف عقوباتها الى ٢٤ سنة ، و ١٥ سنة و ١٠ سنوات - وربما يطلق سراح هؤلاء المحكوم عليهم في العطلة التالية أو ما شابه ذلك . عندما يقوم الافراد بتنفيذ القانون بأيديهم فإن الحكومة ، أي

المسؤولين في إسرائيل ، ينبغي أن تتخذ إجراء لمنع تشجيع ارتكاب مزيد من هذه الاعمال الإجرامية .

إن ما بلغنا ليس فحسب عما يفعله رئيس الدولة ولكن أيضا عن كيفية تصرف المحاكم . لقد قيل لنا إن شخصا يدعى هاني الشامي كان يحاول منع الجنود من الدخول في بيته الذي كان من المعتقد أن رماة الحجارة يختبئون فيه . ووفقا للصحافة الإسرائيلية ، من الواضح أنه يلقى القبض على الاشخاص من أجل الاستجواب ، كما تطبق درجة معقولة من القسر الجسدي اللازم . وبدلا من ذلك ، وفقا لما ذكرته صحيفة "جيروزاليم بوست" الصادرة في ٢٩ أيار/مايو ، تلقى الشامي ، أولا في بيته ثم بعد ذلك في مسكر لقوات الدفاع الإسرائيلية ، الضرب الوحشي لفترة طويلة على كل أجزاء جسده ، مما نتج عن ذلك إصابات أهمل علاجها طبيب - مثل بعد ذلك كمدعى عليه في قضية أمام المحكمة - مما أدى الى وفاته . وأولئك الذين أحيلوا الى المحاكمة كانوا أربعة من الجنود وطبيب . وقد أدينوا جميعا ، ولكن ماذا حدث لهم ؟ بالطبع كان هناك نقض ، وقد برأتهم المحكمة ، لماذا ؟ وفقا لما ذكرته المحكمة ، كان ذلك لأن القاضي كان يرى أنهم كانوا ينفذون الأوامر .

يا إلهي ، لو برئ كل شخص لأنه تلقى أوامر بالقتل ماذا كان سيكون شأن محاكمات نورمبرغ ؟ أفضل عذر يمكن أن يكون : "لقد تلقيت أوامر بحرق البعض وقتل الآخرين" . ومنذ محاكمات نورمبرغ أصبح الدفاع بحجة تلقي الأوامر لا يعدّ دفاعا على الإطلاق . وهكذا ، نرى حتى السلطة القضائية في اسرائيل تتعاون لتشجيع الأعمال الإجرامية . ومع ذلك يقال لنا إن الناس محظور عليهم أن ينتحلوا لأنفسهم سلطة إنفاذ القانون .

وإذ نعود إلى بيان ممثل الولايات المتحدة ، لقد أبلغنا أن وفده تلقى مشروع قرار ، واقترح إجراء بعض التغييرات . ونحن على علم بهذه التغييرات . وأقل ما يقال اننا قد صُدمنا بها . لقد صُدمنا لأن الولايات المتحدة ، ولأول مرة ، حاولت حذف عبارة "بما فيها القدس" عند الاشارة إلى الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

فهل غيَّرت الولايات المتحدة موقفها فيما يتعلق بمركز القدس . ربما غيَّرت : طبقا للاتفاق الذي أمامي الآن ، والمؤرخ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بين حكومة دولة اسرائيل وحكومة الولايات المتحدة "ترغب حكومة الولايات المتحدة في بناء منشآت دبلوماسية جديدة في القدس" . وقد تم التوقيع على الاتفاق الذي بمقتضاه ستبني الولايات المتحدة منشآت دبلوماسية في القدس .

والأمر يشغلنا حقيقة ؛ هل ترغب الولايات المتحدة في بناء سفارتها في القدس اعتبارا من عام ١٩٩٣ على نحو ما جاء في الاتفاق ؟ فإذا كانت قد بدأت العملية بحذف الاشارة إلى القدس في مشروع القرار ، عندئذ لدينا سبب وجيه جدا في الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تسير في هذا الاتجاه .

ويؤسفنا أشد الأسف أن مجلس الأمن فشل في القيام بالمهمة التي اضطلع بها منذ شهور وسنين ، ولكننا نعتقد أن المناقشة ستسهم في قضية السلام ، فشعبنا يقدر تقديرا عظيما الوعي والنية الطيبة اللذين تم التعبير عنهما هنا أكثر من تقديره لاتخاذ القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون .

وبذلك انتهى مجلس الأمن من المرحلة الحاضرة من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥